

الناطق الرسمي باسم الحكومة لـ «الأحداث المغربية»:

«لا زيادة في غاز البوتان رغم التفكير في سيناريوهات حذف الدعم»



◆ مكتب الرباط، أوسي موح لحسن

والاقتصاد والمالية والوزارة المنتدبة في الشؤون العامة والحكامة هو تعويض يستند على الاستهلاك المنزلي للمغاربة، لمادتي الماء والكهرباء على أساس 100 درهم تخصص من حجم الاستهلاك الشهري، إلا أنه سيناريو صعب التنفيذ واقعا ولذلك من غير المستبعد تأجيل إصلاح ما تبقى من صندوق الدعم الخاص بدعم غاز البوتان.

رد الوفا أمام أعضاء مجلس النواب في جلسة الأسئلة الشفوية ليوم الثلاثاء المنصرم، أثار رئيس الفريق الديمقراطي بمجلس النواب، وحرص رئيسه رشيد ركبان على التأكيد أنه يجب على الحكومة أن لا تمس الفئات المستضعفة والفقراء، الذين لا يستهلكون سوى بوطا واحدة في الشهر. وردا على تعقيب لثابت برلماني آخر، حول أن محاربة الفساد لا تتم بمحاربة الدعم، قال الوزير «الشفافية درناها، وكانوا سيرفعون ضدنا دعوى قضائية»، في إشارة إلى أرباب المطاحن، وعلق على ذلك بقوله «هادشي مساهلش فيهاد البلاد».

وقبل رفع الدعم عن باقي المواد الأساسية، أشار محمد الوفا أن الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات والتدابير لدعم القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة ذوي الدخل المحدود منذ سنة 2012، وتعززت بتدابير إضافية برسم القانون المالي لسنة 2015. ومن بين هذه التدابير تخصيص 23 مليار درهم، لمواصلة دعم المواد الأساسية، وما يناهز 130 مليار درهم، أي ما

«ليس هناك أي قرار حكومي رسمي متخذ بخصوص إصلاح نظام المقايضة المتعلق بغاز البوتان»، هذا هو رد مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق باسم الحكومة حول سؤال لـ «الأحداث المغربية»، في الندوة الصحافية التي عقدها مباشرة عقب انعقاد المجلس الحكومي ليوم الخميس الأخير.

وأضاف الوزير ورفعا لأي لبس أن «أي قرار سيتم اتخاذه سيكون بمقاربة تشاركية، دون المساس بالقدرة الشرائية للمواطن»، وهو ما يسير في التوجه نفسه، الذي أكدته محمد الوفا مؤخرا أمام أعضاء مجلس النواب، حين كشف أن الحكومة بصدد إعداد سيناريو للزيادة في ثمن البوطاغاز، على غرار الغازوال الذي كما قال، ثمنه أصبح أقل من الثمن في السابق قبل رفع الدعم عنه، وعبر عنه بقوله «الله سبحانه وتعالى واقف مع هاد البلاد».

وزير الاتصال وعلى غرار وزير الحكامة والشؤون العامة للحكامة، أكد من جديد أنه «لا زيادة حاليا في البوطا، كما أكد على ذلك رئيس الحكومة في اجتماع حكومي سابق»، ورغم تلك التأكيدات، فإن «الغاز المنزلي لا يمكن أن يستعمل في قطاعات أخرى»، كما أكد ذلك ومحمد الوفا أمام ممثلي الأمة.

من بين السيناريوهات، التي أعدتها اللجنة الرباعية المكونة من ممثلي وزارة الداخلية

المساهمة الإبرانية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج، وتفعيل صندوق التكافل العائلي، الذي قام حتى متم نونبر 2013 بتنفيذ 2845 حكما قضائيا، بمبلغ إجمالي تجاوز 18 مليونا و 433 ألف درهم، ناهيك عن سلسلة من الإجراءات الموازية، منها تتبع الأسواق لضمان التموين العادي لها بالمواد الأكثر استهلاكاً، وتكثيف وتقوية عمليات المراقبة في جميع مراحل التسويق، للحد من أي شكل من أشكال المضاربات عبر إلزام التجار بإشهار أسعار جميع المواد سواء المحررة أو المقننة أسعارها، وتكثيف أبحاث المنافسة في بعض القطاعات.

يعادل 52 بالمائة من مجموع اعتمادات الميزانية العامة، لتعزيز البرامج القطاعية الاجتماعية، منها 64 مليار درهم لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني، و 39 مليار درهم لقطاع التعليم العالي، و 13 مليار درهم لقطاع الصحة. وأضاف أنه تم كذلك تخصيص ما يفوق 4 مليار درهم لصندوق التماسك الاجتماعي، وأكثر من 20 مليار درهم سنويا للعالم القروي، وأيضا تعزيز مسارد صندوق التماسك الاجتماعي وتوسيع قاعدة المستفيدين منه، برصد موارد إضافية من خلال إحداث الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة، وإقرار